محتويات

الصفحة

الفصل التاسع موازين المدفوعات والدين العام الخارجي..... 137
ونظم الصرف 137
موازين المدفوعات..... 137
الموازين التجارية 139
موازين الخدمات والدخل والتحويلات 142
موازين الحسابات الجارية 143
التدفقات الرأسمالية والموازين الكلية* 145
الاحتياطيات الخارجية الرسمية 146
الدين العام الخارجي..... 147
موقف المديونية 150
أسعار صرف العملات العربية..... 152
نظم وسياسات الصرف 152
تطورات أسعار الصرف العربية 153
ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1996-2001)..... 155
تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1996-2001)..... 156
تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1996-2001)..... 157
تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1996-2001)..... 158
تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1996-2001)..... 159
ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي..... 160
الإجمالي (1996-2001)..... 160
ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي..... 161
الإجمالي (1996-2001)..... 161
ملحق (4/9) : الاحتياطيات الرسمية للدول العربية (1996-2001)..... 162
ملحق (5/9) : تغطية الاحتياطيات الرسمية في الدول العربية للواردات بالأشهر..... 163
(1996-2001)..... 163
ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة..... 164
(1996-2001)..... 164
ملحق (7/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي..... 165
(1996-2001)..... 165
ملحق (8/9) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة..... 166
(1996-2001)..... 166
ملحق (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات..... 167
(1996-2001)..... 167
ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2001 168
ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار 169
(متوسط الفترة) (1992-2001)..... 169
ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل وحدة حقوق..... 170
السحب الخاصة (متوسط الفترة) (1992-2001)..... 170

الفصل التاسع
موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

موازين المدفوعات

تعرضت الأوضاع الاقتصادية الخارجية في عام 2001 للضعف، وذلك حتى من قبل وقوع أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تعد مواتية بالنسبة للدول العربية بنفس الدرجة التي كانت عليها في عام 2000. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى أن مؤشرات تباطؤ النشاط الاقتصادي الدولي كانت قد أخذت في التزايد منذ بداية العام، الأمر الذي أثر على حجم الطلب الكلي ومستوى الأسعار للصادرات العربية، خاصة الصادرات النفطية والصادرات من السلع الأولية الأخرى الهامة في عدد من الدول العربية. ويُضاف إلى ذلك أن تداعيات الأوضاع المؤسفة في الأراضي العربية المحتلة قد أثرت بدورها على الاقتصادات المجاورة، وبشكل خاص على إيرادات قطاعات السياحة الهامة فيها. كما أن الاستثمارات العربية في الأسواق المالية الدولية الرئيسية وعائدات الدخل منها تأثرت بالضعف الذي اعترى تلك الأسواق.

لذلك، ربما لم يكن وارداً تكرار الأداء المميز لموازين المدفوعات للدول العربية الذي شهده عام 2000. وكما هو معلوم، فإن الموازين التجارية والجارية وموازين المدفوعات الكلية لمجموع الدول العربية حققت في عام 2000 فوائض بأحجام لم يسبق تحقيق مثيل لها منذ عام 1981. ولم يكن ذلك فقط بسبب المستوى المرتفع لأسعار النفط وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، الذي تُسعر به المبادلات النفطية، خلال العام المذكور، وإنما أيضاً بفضل التقيد بسياسات الانضباط المالي التي أسهمت في ترشيد الاستيراد.

ولقد زادت المخاوف بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة من حدوث انتكاسة كبيرة في أوضاع المدفوعات الخارجية العربية. واستند ذلك على التوقعات المتشائمة التي وضعت بشأن الطلب الدولي على الصادرات، وتدهور العوائد من الاستثمارات الأجنبية مع الاضطراب الذي تزايد في الأسواق المالية الدولية، بالإضافة إلى الآثار السالبة للأزمة على قطاعات السياحة والنقل وارتفاع تكلفة التأمين على السلع المستوردة.

ولكن، ومع الوقت، اتضح أن تلك التوقعات حول وضع المدفوعات الخارجية العربية كانت مبنية على قراءة متعجلة نوعاً ما لمسار التطورات. ويمكن القول الآن وبشكل عام، أن النتائج المحققة على صعيد موازين المدفوعات والاحتياطيات الخارجية لمجموع الدول العربية خلال عام 2001 قد جاءت أفضل بكثير مما كانت توحي به تلك التوقعات المتشائمة التي وضعت لها.

وفي هذا الصدد، تشير البيانات المتاحة إلى أن موازين الحسابات الجارية الإجمالية للدول العربية، وبفضل الفوائض التي حققتها الموازين التجارية، قد أسفرت في عام 2001 عن فائض يناهز 47.4 مليار دولار مقارنة مع الفائض الاستثنائي الذي كان قد بلغ 65 مليار دولار في عام 2000. كما أسفرت الموازين الكلية عن فائض في حدود 19 مليار دولار مما سمح بزيادة الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية لتصل إلى نحو 117 مليار دولار.

ويعزى ذلك من جانب، إلى السياسة الحكيمة التي اتبعتها منظمة الأوبك في التعامل مع حالة عدم الاستقرار في سوق النفط الدولية والتي ساهمت في تجنب حدوث انهيار كبير في أسعار تلك السلعة الهامة كالذي حدث في عام 1998. كما يعزى من جانب آخر، إلى تقيد معظم الدول العربية بالسياسات الرامية إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن الوقت ما زال مبكراً للحكم على مدى نجاح الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية والتشريعية التي تجري في الدول العربية في اجتذاب الاستثمارات وفي تحفيز الصادرات وتنويع قاعدتها، بحكم الطبيعة المعقدة لهذه الإصلاحات، والحاجة إلى المواكبة على الاستمرار فيها لكي تكتسب الدرجة اللازمة من الصدقية، إلا أن بعض المؤشرات الأولية المتاحة تفيد بحدوث بعض التقدم الذي يتجلى في توسع الأنشطة غير النفطية في البلاد العربية وزيادة الصادرات غير التقليدية، وإن كان ذلك قد حدث من قاعدة ابتدائية ضيقة.

تبقت نقطة أخيرة، قبل استعراض تفاصيل تطورات عناصر موازين المدفوعات العربية، ألا وهي المتعلقة بأهمية تحسين نوعية بيانات موازين المدفوعات المتاحة حالياً لتوفر إمكانات أكبر للتحليل المتعمق ولتعكس قدراً أكبر من الشفافية. وتكتسي هذه النقطة أهمية إضافية في هذه المرحلة، نظراً لأن معظم الدول العربية قد استقرت الآن على ضرورة السعي لتحقيق مزيد من الاندماج في الاقتصاد الدولي. ويتجلى هذا المسعى في الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية والتشريعية التي تقوم بها لزيادة التنافسية وتخفيف القيود والإجراءات الحمائية وتحسين مناخ الاستثمار فيها واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. كما يتجلى ذلك أيضاً بشكل مباشر في تزايد أعداد الدول العربية المنضمة أو الراغبة في الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية والموافقة على قواعدها. وكذلك في توقيع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط لاتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، لا تستهدف فقط تحرير المبادلات التجارية، وإنما أيضاً اجتذاب الاستثمارات والمساعدات الخارجية المادية والفنية.

ومما لا شك فيه، أن توفر بيانات دقيقة ومفصلة بشكل مناسب عن وضع المدفوعات الخارجية، يعد أحد العوامل الهامة في إجراء تقويم وافٍ للفرص التي يتيحها الاقتصاد المعني للمستثمرين الأجانب.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن أرقام التحويلات وإيرادات السياحة تتسم بقدر من النقص والقصور في عدد من الدول العربية. كما أنه ليس من الواضح بالنسبة لإيرادات دخل الاستثمار في بعض الدول ما إذا كانت الأرقام المتاحة تعكس كافة الاستثمارات الموجودة بالخارج أم تعكس فقط جانباً محدداً منها.

ومع أهمية النواقص في بيانات الحسابات الخارجية الجارية المشار إليها أعلاه، إلا أن الجانب الأكبر في قصور بيانات موازين المدفوعات العربية يكمن في عنصر التدفقات الرأسمالية، التي لا تتوفر عنها في معظم الدول تفاصيل مناسبة مما يحد كثيراً من إمكانات تحليل وتقويم التطورات فيها. كما أن التدفقات الرأسمالية الخاصة في العديد من الدول تعامل في الواقع كعنصر متبقي. وهي في هذه الحالة كثيراً ما تعد معبرة عن جوانب عدم الدقة في أرقام الحساب الجاري أكثر من كونها تعبيراً عن الحجم الفعلي لهذه التدفقات.

الموازين التجارية

تراجع فائض الميزان التجاري لمجموع الدول العربية بنسبة 23 في المائة في عام 2001 عن المستوى الاستثنائي لعام 2000، ليصل إلى نحو 73 مليار دولار. ورغم هذا التراجع، فإن الفائض المحقق في عام 2001 يعتبر ثاني أكبر فائض تجاري يتحقق منذ عام 1981. ويعكس ذلك بشكل رئيسي نجاح منظمة أوبك في التعامل مع ظروف تباطؤ الطلب الدولي على النفط وارتفاع المخزون منه، بما حال دون حدوث انهيار في الأسعار. وتحقق ذلك من خلال إجراء تخفيضات مناسبة في الإنتاج أظهرت الدول الأعضاء التزاماً طيباً بها. كما يعكس أيضاً نجاح عدد من الدول العربية في تنشيط صادراتها من الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال، ونجاح البعض الآخر في تحقيق زيادة في الصادرات غير النفطية، إضافة إلى اعتدال نمو الواردات بشكل عام في المنطقة العربية في ظل السياسات والإجراءات الإصلاحية الجاري تطبيقها.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، تحقق أكبر فائض تجاري في عام 2001 في السعودية. ويمثل ذلك الفائض أكثر من 60 في المائة من الفائض التجاري الإجمالي للدول العربية في العام المذكور. وتتلوه من حيث الأهمية الفوائض التجارية المحققة على الترتيب في كل من، الإمارات والجزائر والكويت وقطر وعمان ثم ليبيا والبحرين. كذلك تجدر الإشارة إلى أن الموازين التجارية لكل من سورية واليمن والسودان حققت فوائض متفاوتة في عام 2001، بينما تراجع حجم العجز التجاري في كل من مصر والمغرب والأردن وجيبوتي. وفي المقابل، اتسع العجز التجاري بشكل ملحوظ في لبنان وزاد بدرجة طفيفة في تونس. وتحول الفائض التجاري المعتدل الذي حققته موريتانيا في السنوات الماضية إلى عجز محدود نسبياً في عام 2001.

وتظهر البيانات المتاحة في جانب الصادرات، أن الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية بلغت نحو 224 مليار دولار في عام 2001. وبينما يمثل ذلك انخفاضاً قدره 8 في المائة عن مستوى صادرات عام 2000، إلا أنه يزيد بنحو 35 في المائة مقارنة مع مستوى الصادرات العربية الإجمالية في عام 1999.

ومن جانب آخر، يلاحظ حدوث زيادة ملموسة في الصادرات السلعية في الأردن حيث ارتفعت تلك الصادرات بنسبة 20.8 في المائة لتصل إلى نحو 2.3 مليار دولار، متجاوزة حاجز الـ 2 مليار دولار للمرة الأولى. ومن المرجح أن

لنشاط المناطق الصناعية في الأردن دوراً كبيراً في ذلك، حيث ارتفعت الصادرات من المنسوجات الأردنية بشكل كبير بحيث أصبحت معه أهم سلع التصدير، إضافة إلى الأداء الجيد للصادرات من الأدوية والمستلزمات الطبية.

كذلك ارتفعت الصادرات في تونس بنسبة 13 في المائة، حيث حققت صادرات المنسوجات والسلع الكهربائية والميكانيكية زيادات ملحوظة. كما ارتفعت الصادرات أيضاً في لبنان وذلك بنسبة 14.2 في المائة. ولكن يلاحظ مع ذلك، أن قيمة الصادرات السلعية في عام 2001 تعادل فقط 75 في المائة من قيمتها في عام 1996، كما أن تغطيتها للواردات هي الأدنى في كل الدول العربية إذ بلغت أقل من 12 في المائة في عام 2001.

وبالنسبة لمصر، فقد حدث ارتفاع في صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة والموالح والسيراميك في عام 2001 مستفيدة من المرونة التي أضفيت على سعر الصرف خلال العام المذكور، مما ساعد على تغطية أثر انخفاض الصادرات النفطية، بحيث بقي المستوى الإجمالي للصادرات السلعية في نفس حدود عام 2000 تقريباً.

أما في جانب الواردات، فإن البيانات المتاحة تظهر أن الواردات العربية الإجمالية قد نمت بنسبة 2.4 في المائة فقط في عام 2001. وأسهم في ذلك استمرار اعتدال معدلات نمو الاستيراد في الدول العربية المصدرة للنفط بشكل عام، الأمر الذي يعكس تواصل سياسات ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي فيها، في إطار توجهاتها الهادفة إلى إفساح دور أكبر للقطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن الواردات السلعية في عام 2001، نمت في قطر بنسبة 15.6 في المائة وفي السعودية بنسبة 3.3 في المائة، وفي الإمارات بنسبة 1.9 في المائة، بينما انخفضت قيمتها في البحرين بنسبة 8.8 في المائة. أما في الكويت وليبيا، فعلى الرغم من نمو الواردات فيهما تباعاً بنسبة 7.5 و7.1 في المائة، فإنه تجدر الملاحظة أن قيمة الواردات كانت قد شهدت هبوطاً سنوياً مستمراً من الناحية المطلقة طوال الفترة (1996-2000) في الكويت، وطوال الفترة (1997-2000) في ليبيا. وبالنسبة لعمان، فقد نمت الواردات بنسبة 7.1 في المائة، ولكنها مع ذلك ما زالت دون مستواها في عام 1998. وأخيراً بالنسبة للجزائر، يلاحظ ارتفاع الواردات للعام الرابع على التوالي حيث بلغ معدل نموها في عام 2001 نحو 4.8 في المائة، بعد أن كانت قد شهدت انخفاضاً في قيمتها المطلقة خلال عامي 1996 و 1997. ويرجح أن ذلك يعكس شعوراً بزيادة الثقة في الاقتصاد مع تحسن الأوضاع الأمنية بعد المرحلة الحرجة التي مرت بها البلاد. وتشير الدلائل إلى حدوث زيادة في واردات الجزائر من مواد التشييد والبناء ومن السلع الاستهلاكية.

الشكل (1): نسبة الميزان التجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 1996 - 2001

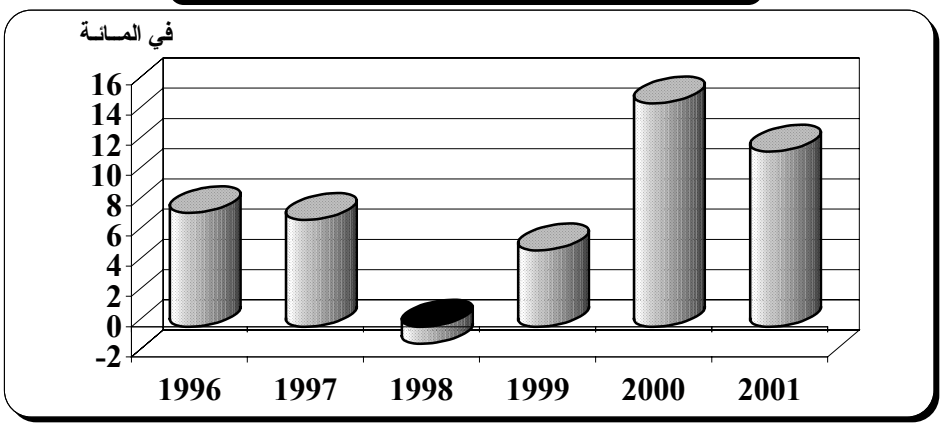

وبالنسبة للدول العربية الأخرى، يلاحظ نمو الواردات في تونس بنسبة تقارب 11 في المائة في عام 2001، مقارنة مع نسبة نمو في حدود 1-2 في المائة في العامين السابقين له. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب المحلي والحاجة لاستيراد مستلزمات إنتاج لمقابلة الزيادة التي حققتها أنشطة التصدير.

كذلك ارتفعت الواردات في موريتانيا بنسبة 18.4 في المائة، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع واردات قطاع الاتصالات والمرتبطة بأجهزة الهواتف المنقولة. كما ارتفعت الواردات في اليمن بنسبة 11.5 في المائة في ضوء ظروف الجفاف والحاجة إلى رفد المخزون من السلع المستوردة، حيث يُشار إلى أن الواردات كانت قد سجلت هبوطاً في قيمتها المطلقة في عامي 1998 و1999. أما في لبنان، فقد ارتفعت الواردات في عام 2001 بنسبة 11.5 في المائة وذلك على خلفية التخفيضات التي أجريت على الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، واستقرار سعر صرف الليرة مقابل الدولار.

وبالإضافة إلى ما تقدم، حدثت زيادات متفاوتة في الواردات تراوحت بين 2 و6 في المائة في كل من الأردن وسورية والسودان. وفي المقابل، انخفضت القيمة المطلقة للواردات في مصر في عام 2001 بنسبة 9.3 في المائة، مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، والضغوط التي تعرض لها سعر صرف الجنيه المصري الذي كان مستقراً في السابق لفترة طويلة. كذلك انخفضت الواردات في المغرب بنسبة 5 في المائة في ظل تحسن الإنتاج الزراعي، والانخفاض النسبي في تكلفة المواد النفطية المستوردة.

موازين الخدمات والدخل والتحويلات

تظهر البيانات والتقديرات حول موازين الخدمات والدخل، أن العجز الإجمالي في هذا البند لمجموع الدول العربية قد انخفض بنحو 20 في المائة في عام 2001 ليصل إلى حدود 18 مليار دولار. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض أهم مكوناته وهو عجز ميزان الخدمات والدخل في السعودية الذي انخفض من 19.9 إلى 14.6 مليار دولار خلال العام المذكور.

ويظهر من البيانات المتاحة، حدوث انخفاض ملحوظ في السعودية في مدفوعات الخدمات يرجح أن يكون ناتجاً عن انخفاض مدفوعات الخدمات الحكومية. وبجانب ذلك يلاحظ حدوث زيادة في إيرادات السفر والسياحة. كما يلاحظ ارتفاع إيرادات دخل الاستثمار بعض الشيء مقارنة مع عام 2000 وإن كانت هذه الإيرادات المحققة تقل بوضوح عن مستواها خلال الفترة (1996-1999). ويبدو أن ارتفاع إيرادات دخل الاستثمار في عام 2001، ناتج عن زيادة حجم الأصول الأجنبية والتي غطت على الأثر السالب لانخفاض الفوائد الدولية والعائدات من الاستثمارات في الأسواق المالية الرئيسية. وبالإضافة للسعودية، يرجح أيضاً حدوث انخفاض ملموس في عجز ميزان الخدمات والدخل في الجزائر، ساهم فيه تناقص أعباء مدفوعات الفوائد على الدين الخارجي.

وبالنسبة لبقية الدول العربية، تشير البيانات المتوفرة عن عناصر موازين الخدمات الرئيسية، إلى انخفاض إيرادات قطاع السياحة في مصر إثر أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل، كان أثر تلك الأحداث على قطاعات السياحة في تونس والمغرب أقل حدة، حيث يلاحظ ارتفاع إيرادات السياحة لكامل عام 2001 فيهما، رغم تراجع إيرادات الربع الأخير من العام. أما في الأردن واليمن، فقد استمر في عام 2001 التراجع في إيرادات السياحة، بينما تحققت زيادة في هذا البند في البحرين.

وبالنسبة لدخل الاستثمار، وفي إطار البيئة الدولية التي اتسمت بانخفاض أسعار الفائدة وضعف الأسواق المالية، انخفضت الإيرادات في الكويت إلى أدنى مستوى لها خلال السنوات الست الأخيرة. كما انخفضت الإيرادات أيضاً في ليبيا ومصر والبحرين.

وفي جانب المدفوعات، ارتفعت مدفوعات الشحن والتأمين في الدول التي سجلت زيادة في وارداتها السلعية. وفي المقابل، استفادت الدول المقترضة من انخفاض مستوى الفوائد الدولية في تقليل أعباء مدفوعات الفوائد المستحقة على ديونها. ويذكر أن عدداً من الدول المقترضة استفادت أيضاً في هذا المجال، من جهود تحسين إدارة الديون، وعمليات إعادة جدولتها وهيكلتها. وأخيراً، فقد شهدت مدفوعات دخل الاستثمار والأرباح المحولة للخارج انخفاضاً في عدد من الدول العربية في عام 2001.

ووفقاً للبيانات المتاحة، وفي ضوء التطورات السابق ذكرها، يلاحظ انخفاض الفائض التقليدي في ميزان الخدمات والدخل في كل من الكويت ومصر وحدوث ارتفاع في الفائض لدى كل من المغرب وتونس في عام 2001.

من الناحية الأخرى، وبموازاة انخفاض عجز موازين الخدمات والدخل لمجموع الدول العربية، انخفض أيضاً العجز في بند صافي التحويلات للدول العربية، خلال عام 2001 وذلك بنسبة 6.5 في المائة ليصل إلى حدود 8 مليار دولار. ويمثل هذا البند الحصيلة الصافية للمدفوعات والإيرادات من تحويلات العاملين والتي تعتبر العنصر الرئيسي له، إضافة إلى صافي مدفوعات وإيرادات التحويلات الخاصة الأخرى والتحويلات والمنح الرسمية. ويذكر أن العجز في التحويلات في المنطقة العربية، نابع عن زيادة إجمالي مدفوعات التحويلات في الدول المستقدمة للعمالة الأجنبية، ومعظمها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مضافاً إليها ليبيا، على صافي إيرادات التحويلات لدى الدول العربية الأخرى، حيث أن المجموعة الأولى تستضيف بالإضافة للعمالة العربية المهاجرة عمالة أخرى أجنبية، فضلاً عن أنها تقدم أيضاً معونات ومنح رسمية لدول نامية غير عربية.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى انخفاض عجز صافي التحويلات في السعودية، وتزايده بدرجات متفاوتة في الكويت وليبيا والبحرين. ويلاحظ أن كلا من مدفوعات تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية قد ارتفعت في عام 2001 في الكويت وليبيا. كما يلاحظ أن تحويلات العاملين الأجانب في البحرين شهدت زيادة كبيرة خلال الفترة 1996-2001 حيث ارتفعت بأكثر من الضعف لتصل إلى قرابة 1.3 مليار دولار في عام 2001.

ومن الجهة الأخرى، انخفض في عام 2001 فائض صافي التحويلات في الأردن، رغم الزيادة التي تحققت في تحويلات العاملين بالخارج وفي التحويلات الرسمية، وذلك نتيجة لانخفاض كبير حدث في الإيرادات من فئة التحويلات الأخرى. كذلك انخفض فائض صافي التحويلات في مصر واليمن، نتيجة للانخفاض في كل من صافي التحويلات الخاصة وصافي التحويلات الرسمية. وفي المقابل، تظهر البيانات المتوفرة ارتفاع فائض صافي التحويلات في كل من تونس والسودان حيث تحقق فيهما قدر من الارتفاع في تحويلات العاملين بالخارج وفي التحويلات الرسمية. ويلاحظ في حالة السودان، أن المدفوعات من تحويلات العاملين الأجانب فيه، والمرتبطة بشكل رئيسي بقطاع النفط، قد زاد حجمها بصورة مضطردة منذ عام 1996، حتى بلغ في عام 2001 ما يعادل نحو 62 في المائة من إجمالي الإيرادات من تحويلات السودانيين العاملين بالخارج.

موازين الحسابات الجارية

ساعد التحسن في عجز موازين الخدمات والدخل والتحويلات لمجموع الدول العربية في عام 2001، في تخفيف أثر التراجع الذي حدث في فائض الموازين التجارية للدول العربية مقارنة بمستواه في عام 2000. وفي ضوء ذلك، أسفرت موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية عن فائض يقدر بنحو 47.4 مليار دولار. ورغم أن مبلغ هذا الفائض يمثل انخفاضاً قدره 27.1 في المائة بالمقارنة مع مبلغ الفائض الجاري الكبير الذي تحقق في عام 2000، إلا

أنه يعادل مع ذلك، أكثر من ستة أمثال الفائض المحقق في عام 1999 وأكثر من أربعة أمثال متوسط الفائض السنوي لعامي 1996 و1997. ويشير ذلك، إلى أن أوضاع الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية، قد تعززت كثيراً بعد التدهور الحاد الذي تعرضت له في عام 1998 والربع الأول من عام 1999 إثر انهيار أسعار النفط الدولية.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، يلاحظ حدوث ارتفاع طفيف في فائض ميزان الحساب الجاري للسعودية خلال عام 2001 نتيجة للانخفاض الملحوظ في عجز ميزان الخدمات والدخل والتحويلات فيها، والذي غطى على تراجع فائض الميزان التجاري. وفي المقابل، فقد تراجع بدرجات متفاوتة الفائض في ميزان الحساب الجاري في الدول العربية الرئيسية الأخرى المصدرة للنفط. وتجدر الإشارة، في هذا الخصوص، إلى أن القدر الأكبر من التراجع في حجم الفائض الجاري، حدث في الكويت، حيث فاقم الانخفاض في إيرادات دخل الاستثمار لديها خلال عام 2001 من أثر تقلص الفائض التجاري.

الشكل (2): نسبة الميزان الجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 1996 - 2001

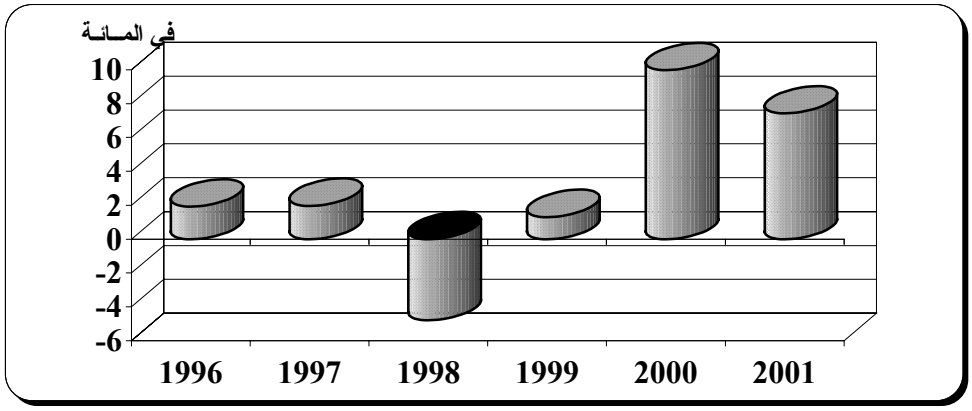

وبالنسبة لبقية الدول العربية، فإن البيانات المتاحة لعام 2001 تشير إلى انخفاض عجز الحساب الجاري في مصر ليصل إلى ما يقارب وضع التوازن نتيجة لانكماش الواردات. وحدوث زيادة بسيطة في حجم العجز الجاري في كل من تونس والسودان. كما تشير أيضاً، إلى تراجع فائض الحساب الجاري في اليمن نتيجة لانخفاض الفائض التجاري بشكل أساسي، وإلى تحول الفائض المحقق في ميزان الحساب الجاري للأردن وموريتانيا في عام 2000 إلى عجز.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001، بلغ فائض موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول العربية نحو 7.6 في المائة، وذلك مقارنة مع 10.0 في المائة في عام 2000 و1.3 في المائة في عام 1999. ووفقاً للبيانات المتاحة، تحققت أعلى نسبة لفائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي في عام 2001 في الكويت، وذلك للعام الثاني على

التوالي، حيث بلغت تلك النسبة 26.1 في المائة. كما بلغت نسبة الفائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي 10.8 في ليبيا، و7.8 في المائة في السعودية، و5.2 في المائة في اليمن، و1.4 في المائة في البحرين.

ومن الناحية الأخرى، تحولت نسبة فائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 إلى نسبة عجز طفيف لعام 2001 في الأردن. كما بقيت نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 في نفس حدودها في تونس، وانخفضت نسبة العجز بشكل طفيف في مصر والسودان.

التدفقات الرأسمالية والموازين الكلية*

تُحدِّد التطورات في السوق الدولية للنفط، وما ينبثق عنها من تأثيرات على أوضاع الموازين التجارية والجارية للدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط، إلى درجة كبيرة وضع موازين حسابات رأس المال لمجموع الدول العربية. وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى الفوائض الملحوظة التي تحققت في عام 2001 في الموازين التجارية والجارية للدول المشار إليها، استمرت حركة صافي التدفقات الرأسمالية في المنطقة العربية ككل باتجاه الخارج. ويقدر أن صافي هذه التدفقات، كما تظهر في موازين حسابات رأس المال الإجمالية للدول العربية، بلغ حوالي 16.1 مليار دولار، مقارنة مع 13.4 مليار دولار و18.1 مليار دولار في عامي 1999 و2000 تباعاً.

وتشير البيانات المتاحة عن عناصر هذه التدفقات في بعض الدول، إلى زيادة استثمارات الحافظة في الخارج لكل من ليبيا والبحرين وتراجعها في الكويت مقارنة مع المستوى المرتفع الذي كانت قد بلغته فيها خلال عام 2000. كما تشير إلى تراجع تدفقات الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة في مصر بشكل كبير خلال عام 2001. ويذكر أن الاستثمار المباشر في مصر كان قد سجل زيادات ملحوظة خلال الفترة (1996-2000). كما تشير البيانات كذلك إلى حدوث زيادة في التدفقات الرأسمالية إلى المغرب وتونس مرتبطة بخصخصة قطاع الاتصالات في المغرب وبالترخيص الثاني للهواتف المنقولة في تونس.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن التطورات الخارجية الاستثنائية التي ميزت عام 2001 والمتمثلة في أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة، مضافاً إليها ضعف واضطراب الأسواق المالية الدولية خلال العام، ربما تكون قد أسهمت في حدوث عودة محدودة لبعض رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج. ولا شك أن الوقت الآن يعتبر ملائماً لاجتذاب جانب من الأصول العربية الموجودة بالخارج لفرص الاستثمار المتاحة في المنطقة العربية، بعد أن تبين أن الاستثمار في الخارج لا يخلو بدوره من المخاطر. والأهم من ذلك، أن معظم الدول العربية أخذت تولى اهتمامها وتبذل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار فيها. ويتجلى ذلك في الإصلاحات التي تقوم بها هذه الدول في مجالات تحرير نظم وتشريعات الاستثمار، وإصلاح وتطوير القطاعات المالية والمصرفية فيها، وتشجيع نمو أسواقها المالية. كما يتجلى

* يمثل الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل احتساب التمويل الاستثنائي.

أيضاً، في مساعيها الرامية لتقليص دور الدولة في العمليات الإنتاجية من خلال تخصيص بعض المؤسسات العامة وفتح المجال للقطاعين الخاص والأجنبي للاستثمار في مجالات كانت إلى حد كبير وقفاً على القطاع العام في السابق.

وفي ضوء التطورات التي سبقت الإشارة إليها في موازين الحسابات الجارية للدول العربية، وتطورات التدفقات الرأسمالية إضافة إلى بنود السهو والخطأ في موازين المدفوعات، فقد أسفرت موازين المدفوعات الكلية للدول العربية عن فائض يقدر بقرابة 19 مليار دولار في عام 2001، بعد أن كانت قد أسفرت أيضاً عن فائض بلغ نحو 39 مليار دولار في عام 2000.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

لقد ساعدت جهود الإصلاح الاقتصادي وضبط الاختلالات المالية، إضافة إلى تحسن أسعار النفط منذ عام 1999، في زيادة الاحتياطيات الخارجية الرسمية التي ارتفعت في عدد من الدول العربية إلى مستويات قياسية.

ويطرح ذلك الأمر قضايا ربما لم تكن مثارة في السابق بنفس هذا القدر من الإلحاح. ومن هذه القضايا تلك المتعلقة بأهمية إدارة الاحتياطيات بطريقة تؤمن تحقيق عوائد مناسبة منها، خاصة في مثل البيئة الاقتصادية الدولية الحالية التي تتميز بانخفاض في أسعار الفوائد وضعف في الأسواق المالية الدولية. ومنها أيضاً، السؤال المتصل بالمستوى المناسب من الاحتياطيات وكيف يتم تحديده. وفي هذا الخصوص، هل يعتبر الاستمرار في تنمية الاحتياطيات الخارجية سنة بعد أخرى أمراً مناسباً كهدف في ذاته، أم أنه يجب بالأحرى ربط حجم الاحتياطيات المستهدف بمؤشرات معينة ذات دلالة، وما يزيد عن ذلك يجب دراسة تكلفة الفرص البديلة لاستخدامه.

ويذكر في هذا الإطار، أن الاحتياطيات كانت كفايتها تنسب تقليدياً للواردات، حيث اعتبر البعض الاحتياطيات التي تكفي لتغطية الاحتياجات من الواردات لمدة أربعة أشهر على سبيل المثال مناسبة. وحالياً، وفي ظل التوجهات المتنامية نحو تعزيز الروابط الاقتصادية الدولية، والسعي للاندماج في الاقتصاد الدولي للاستفادة من الفرص التي يتيحها في إنعاش الصادرات واستقطاب الاستثمارات والموارد الخارجية والتقنيات وأساليب الإدارة الحديثة، برزت أهمية دعم الاستقرار وتوفير عنصر الثقة في الاقتصاد المعني، من خلال تحقيق قدر من التناسب بين حجم الاحتياطيات الخارجية المتاحة للبلد وحجم التزاماته الخارجية قصيرة الأجل. ومع ذلك، لا بد من التأكيد على أن الضمانة الأساسية للاستقرار وتوفير عنصر الثقة في أي اقتصاد، ترتكز في نهاية الأمر على الحرص على المواظبة على انتهاج السياسات الاقتصادية السليمة. وبدون ذلك، فإن الاحتياطيات الخارجية مهما كان حجمها لن توفر سوى مهلة محدودة لالتقاط الأنفاس.

وبالنسبة للتطور في وضع الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية في عام 2001، يلاحظ أن حجم هذه الاحتياطيات قد نما، في ظل تحسن الموازين الخارجية الجارية والكلية المشار إليه فيما تقدم، بنسبة 14.4 في المائة ليصل إلى نحو 117 مليار دولار.

ولقد ارتفعت الاحتياطيات بدرجات متفاوتة في الدول العربية المختلفة، باستثناء لبنان ومصر والأردن والسعودية والسودان إضافة إلى عمان التي شهدت انخفاضاً طفيفاً في احتياطياتها. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر الزيادات في الاحتياطيات الخارجية الرسمية خلال عام 2001 تحققت في الجزائر ثم المغرب وليبيا والكويت. وفي المقابل، فإن الحجم الأكبر من الانخفاض في الاحتياطيات حدث في السعودية ولبنان.

وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات[1] فقد استمرت ليبيا في تسجيل أعلى النسب حيث ارتفعت تغطية الاحتياطيات للواردات فيها إلى قرابة 39 شهراً. وتتلو ليبيا، الجزائر، التي ارتفعت فيها تغطية الواردات إلى حدود 22 شهراً. كذلك، ارتفعت تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية على أساس سيف في عام 2001 وما يقارب 16 شهراً في كل من الكويت واليمن. وبالإضافة إلى هذه الدول، يلاحظ أيضاً بلوغ تغطية الاحتياطيات للواردات إلى حدود 10 أشهر في كل من موريتانيا والمغرب وما يقارب 9 أشهر في سورية.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أنه، وعلى الرغم من التراجع المحدود الذي حدث في إجمالي الاحتياطيات في مصر، فقد ارتفعت تغطيتها للواردات من نحو 10 أشهر في عام 2000 إلى نحو 11 شهراً في عام 2001 نتيجة لما حدث من انكماش ملحوظ في تلك الواردات خلال العام الأخير. أما بالنسبة للبنان، فقد تراجعت تغطية الاحتياطيات للواردات إلى حدود 8.6 شهراً مقارنة مع 11.4 شهراً في عام 2000 وما يزيد قليلاً عن 16 شهراً في عام 1999. كما تراجعت في السعودية من نحو 8.5 شهراً في عام 2000، إلى حدود 7.4 شهراً في عام 2001.

الدين العام الخارجي

بلغ إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة**، كما في نهاية عام 2001 نحو 125.7 مليار دولار. وقد شهد وضع المديونية تحسناً بسيطاً خلال عام 2001، حيث انخفض حجم هذا الدين بالنسبة للمجموعة بنحو 1.6 في المائة أي ما يعادل نحو 2.1 مليار دولار. وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض يعتبر بسيطاً نسبياً إلا أنه يمثل استمراراً للانخفاض التدريجي في إجمالي دين الدول العربية المقترضة وللسنة الثالثة على التوالي. ومن جانب آخر،

[1] محتسبة على أساس إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة، وقيمة الواردات السلعية لتلك السنة في الدولة المعنية.

** يتكون الدين العام الخارجي من الديون العامة طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. وتشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. ولا تشمل المجموعة سبع دول منتجة للنفط ولا تزال تعتبر دولاً دائنة من منظور الوضع الصافي للمديونية وهي السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والعراق وليبيا.

فإن هذا الانخفاض لم يحدث في جميع الدول العربية، وإذ أنه بينما تحسن الوضع في نصفها بانخفاض إجمالي دينها بنحو 7 في المائة، فقد ساء في نصفها الآخر بارتفاعه بنحو 5.4 في المائة. فبالنسبة للدول التي شهدت تحسناً فإن من الملاحظ أن ذلك يرجع أساساً إلى التحسن الذي حدث في الجزائر والمغرب حيث انخفض إجمالي الدين بنحو 11 في المائة. أما في الدول الأخرى، وهي الأردن والسودان والصومال واليمن، فقد انخفض الدين بنسبة بلغت نحو 1.2 في المائة في المتوسط. أما في الدول السبع الأخرى، فقد ارتفع إجمالي الدين بصورة ملحوظة في لبنان حيث سجل نسبة قاربت 11.6 في المائة ثم في جيبوتي بنسبة 6 في المائة ثم في تونس وعُمان بنسبة 5 في المائة ثم سورية بنسبة 4.8 ومصر بنسبة 4 في المائة وأخيراً في موريتانيا بنسبة 2 في المائة، الملحق (6/9).

وقد انعكس الانخفاض في حجم الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة بصورة إيجابية على مؤشرات قياس عبء المديونية الأخرى، مع ملاحظة حدوث انخفاض بسيط في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع في الصادرات من السلع والخدمات في هذه المجموعة من الدول بنحو 0.9 في المائة ونحو 13 في المائة على التوالي. فقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5.6 في المائة مسجلة بذلك نسبة 45.9 في المائة، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى الصادرات بنحو 2.6 في المائة مسجلة بذلك نسبة ارتفاع بلغت 195 في المائة خلال عام 2001. وتتضح هذه التغيرات عند مقارنتها بمستوياتها خلال عام 2000 وخلال الفترة منذ منتصف عقد التسعينات. فقد انخفضت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 8.3 في المائة خلال عام 2000 وبنحو 8.2 في المائة في المتوسط خلال الأعوام الخمس الماضية. كما انخفضت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات بنحو 31.8 في المائة خلال عام 2000 وبنحو 10.1 في المائة في المتوسط خلال الأعوام الخمس الماضية، الجدول رقم (2).

أما بالنسبة لإجمالي خدمة الدين، فقد انخفض بنسبة 2.4 في المائة خلال عام 2001 ليبلغ نحو 14 مليار دولار بالنسبة لمجموعة الدول العربية المقترضة. ويُعد هذا الانخفاض الأول منذ عام 1997 وقد جاء في أعقاب ارتفاع قدره 8.9 في المائة في عام 2000. كما انخفضت أيضاً نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات بنحو 3.9 في المائة لتبلغ نحو 14.8 في المائة خلال عام 2001، الجدول رقم (2). والجدير بالملاحظة، أنه على الرغم من أن التحسن النسبي في مؤشرات قياس عبء المديونية حدث في ظل تغيرات بسيطة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للمجموعة، إلا أنه لا يعكس التغيرات التي حدثت بالنسبة للدول العربية فرادى أو في مجموعات صغيرة.

وبصورة عامة، فإنه ومن أجل تسهيل المقارنة بين أوضاع الدول العربية المقترضة، فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات وفق مؤشر نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية، على اعتبار أن هذه النسبة تشير إلى قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين وإمكانية استمراريته على القيام بذلك.

الجدول رقم (1)
تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية
2001

المجموعة والدولة	نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين القائم إلى الصادرات	نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات
المجموعة الأولى			
عُمان	18.8	31.9	7.8
سورية	27.9	116.9	9.1
مصر	30.8	161.0	9.4
الجزائر	41.0	104.7	24.8
المغرب	42.5	99.6	17.0
لبنان	45.9	297.5	20.2
المجموعة الثانية			
اليمن	53.5	138.4	6.8
تونس	61.1	127.8	14.8
جيبوتي	74.1	220.3	7.9
الأردن	75.7	153.7	13.0
المجموعة الثالثة			
السودان	125.2	945.0	8.4
موريتانيا	154.5	338.3	21.4
الصومال	2103.4	1433.1	28.7

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية 2001، ومصادر وطنية أخرى.

تضم المجموعة الأولى الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها معتدلاً نسبياً وتشمل عمان وسورية ومصر والجزائر والمغرب ولبنان، حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 50 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول فوق المتوسط بالنسبة للدول العربية المقترضة وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى.

وتضم المجموعة الثانية الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعاً, وتشمل اليمن وتونس وجيبوتي والأردن، حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 100 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول مقارباً للمتوسط بالنسبة للدول العربية وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى. ويلاحظ أن أداء هذه المؤشرات في بعض دول هذه المجموعة يعتبر جيداً بالمقارنة مع المجموعة ككل.

وتضم المجموعة الثالثة الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عالياً نسبياً ومتفاقماً، وتشمل السودان وموريتانيا والصومال، حيث تزيد نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 100 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول أقل من المتوسط بالنسبة للدول العربية وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى.

الجدول رقم (2)
الدين الخارجي القائم في ذمة مجموعات الدول العربية المقترضة

	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدين الخارجي القائم (مليون دولار أمريكي)						
الدول العربية المقترضة	141421.	132122.	136874.2	134422.	127739.1	125662.5
المجموعة الأولى	8	3	92742	9	84027	81761
المجموعة الثانية	94703	88879	23090	88932	23719	24218
المجموعة الثالثة	24742	21990	18407	25220	17438	17135
	19334	18692		17665		
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)						
الدول العربية المقترضة	68.3	60.5	56.4	53.0	48.6	45.9
المجموعة الأولى	48.1	43.5	43.8	40.2	35.1	34.7
المجموعة الثانية	75.6	65.5	66.4	69.8	62.9	62.8
المجموعة الثالثة	235.6	172.0	171.9	160.0	144.0	127.4
نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات (في المائة)						
الدول العربية المقترضة	189.9	171.7	202.1	177.7	137.7	133.0
المجموعة الأولى	161.5	145.2	176.5	150.7	113.6	109.7
المجموعة الثانية	171.3	152.3	165.9	166.4	145.0	137.3
المجموعة الثالثة	1608.5	1722.8	1687.2	1347.4	767.3	814.4
خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار أمريكي)						
الدول العربية المقترضة	13036.6	12615.8	12668.0	13149.0	14321.4	13977.4
المجموعة الأولى	10688	10336	10407	10873	11347	11451
المجموعة الثانية	2240	2155	2162	2169	2617	2240
المجموعة الثالثة	106	125	99	107	307	236
نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات (في المائة)						
الدول العربية المقترضة	17.5	16.4	18.7	17.4	15.4	14.8
المجموعة الأولى	18.2	16.9	19.8	18.4	15.3	15.4
المجموعة الثانية	15.5	14.9	15.5	14.3	16.0	12.7
المجموعة الثالثة	8.8	11.5	9.1	8.2	13.5	11.2

- المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000 ومصادر وطنية أخرى، البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، المجلد الثاني جداول الدول 2001.
- تم احتساب مؤشران المجموعة الثالثة باستثناء الصومال والتي تم إدماجها عند احتساب مؤشرات الدول العربية المقترضة ككل.

موقف المديونية

شهد وضع المديونية الخارجية في الدول العربية تحسناً طفيفاً خلال عام 2001، كما تمت الإشارة إليه سابقاً، حيث سجل إجمالي الدين العام الخارجي القائم انخفاضاً بنحو 2.1 مليار دولار عن مستواه في عام 2000، كما أن ذلك حدث في أعقاب انخفاض كبير نسبياً بلغ 6.7 مليار دولار خلال ذلك العام، الجدول رقم (2).

ويلاحظ أن أداء المجموعات الثلاث من الدول العربية المقترضة قد كان متبايناً خلال عام 2001 على خلاف التغيرات المتشابهة التي شهدتها في غالبية المؤشرات خلال عام 2000. ففي جانب إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة مجموعات الدول العربية، شهدت المجموعة الأولى والثالثة انخفاضاً بنحو 2.7 و1.7 في المائة على التوالي في الوقت الذي شهدت فيه المجموعة الثانية ارتفاعاً بنحو 2.1 في المائة. وبالمقارنة مع أداء هذه المجموعات من الدول في السنوات الست الماضية، يلاحظ أن أداء المجموعة الأولى يعتبر استمراراً لنمط الانخفاض الذي شهدته هذه المجموعة بصورة عامة خلال هذه الفترة. إلا أن دول هذه المجموعة قد كانت متباينة في أدائها، حيث انخفض إجمالي الدين في كل من الجزائر والمغرب وارتفع في كل من عمان ومصر ولبنان. أما المجموعة الثانية، فإن أداءها يمثل استمراراً للأداء المتذبذب الذي سجلته خلال هذه الفترة. وقد شهدت دولتين في هذه المجموعة ارتفاعاً في إجمالي دينها الخارجي في حين شهدت دولتين آخريين انخفاضاً في إجمالي دينها الخارجي. أما بالنسبة للمجموعة الثالثة، فقد شهدت هي الأخرى تبايناً في أدائها ففي الوقت الذي ارتفع فيه الدين في موريتانيا بنحو 2.2 في المائة شهد الدين في السودان انخفاضاً بنحو 2.1 في المائة، الجدول رقم (2).

ووفق مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد شهدت المجموعتان الثانية والثالثة تحسناً حيث انخفضت هذه النسبة فيهما إلى نحو 12.7 في المائة نحو 11.2 في المائة على التوالي في الوقت الذي ارتفعت فيه هذه النسبة إلى نحو 15.4 في المائة في المجموعة الأولى. وكما سبقت الإشارة، فقد كان مستوى انخفاض كل المجموعات ضئيلاً مقارنة بما تم تحقيقه في العام السابق أو خلال فترة الست سنوات السابقة.

وبالنسبة لأعباء خدمة الدين منسوبة إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات في المجموعات الثلاث من الدول، فقد انخفضت بدرجة كبيرة بلغت نحو 20.6 في المائة في المجموعة الثانية ونحو 17 في المائة في المجموعة الثالثة في الوقت الذي ارتفعت فيه في المجموعة الأولى بنحو 0.2 في المائة. وعند المقارنة بأداء المجموعات الثلاث في عام 2000، يلاحظ أن أداء المجموعتين الثانية والثالثة يعتبر جيداً خلال عام 2001 في الوقت الذي قصر فيه أداء المجموعة الأولى كثيراً عن مستويات انخفاض العامين السابقين، الملحق (9/9) والجدول رقم (2).

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد شهدت المغرب تحسناً ملحوظاً في جميع مؤشرات قياس المديونية وأعبائها في الوقت الذي تحسنت فيه أوضاع المديونية الخارجية وفق غالبية المؤشرات في كل من الأردن والجزائر وبدرجة أقل في تونس وموريتانيا، في الوقت الذي تراجعت جميع المؤشرات في كل من جيبوتي وسورية ولبنان ومصر. أما في عمان والسودان والصومال واليمن، فإن أوضاع المديونية لم تتغير كثيراً حيث تحسنت بعض المؤشرات وتراجع البعض الآخر، الجدول رقم (1).

أسعار صرف العملات العربية

نظم وسياسات الصرف

تنقسم نظم الصرف المتبعة في الدول العربية كما في نهاية عام 2001 إلى فئتين أساسيتين، تضم الأولى منهما النظم التي يتم فيها ربط العملة الوطنية بعملة واحدة أو بسلة خاصة من العملات الرئيسية، وتضم الفئة الثانية النظم التي تتميز بمرونة أكبر في تحديد سعر صرف العملة الوطنية. وتضم الفئة الأولى نظم الربط المعمول بها في أربع عشرة دولة عربية. ومن بين هذه الدول، تقوم خمس منها، وهي الأردن، وجيبوتي، وسورية، والعراق وعُمان بربط سعر صرف عملاتها بقيمة ثابتة للدولار الأمريكي. وتتبع دولتان هما لبنان ومصر، نظام تثبيت سعر الصرف للدولار، ولكن مع وجود هامش حول السعر المركزي للدولار الذي تعلن عنه السلطات النقدية بحيث تسمح للبنوك المعتمدة وشركات الصرافة بتحريك أسعار صرف العملة الوطنية في حدوده. ففي لبنان، يسمح مصرف لبنان بتحريك سعر الصرف بين 1501 و1514 ليرة لبنانية مقابل الدولار. وفي مصر، يسمح البنك المركزي المصري بتحريك سعر الصرف للجنيه المصري مقابل الدولار في حدود هامش (± 3 في المائة) من السعر المركزي.

كذلك، فإنه وضمن الفئة الأولى التي تتبع نظام الربط، تقوم خمس دول عربية أخرى وهي الإمارات والبحرين والسعودية وقطر وليبيا بربط سعر صرف عملاتها بحقوق السحب الخاصة مع السماح بالتغير في حدود هامش نسبته ± 7.25 في المائة. غير أن الدول الأربع الأولى تحافظ على بقاء سعر صرف ثابت لعملاتها مقابل الدولار وبالتالي لا تلتزم بالضرورة بالهامش المذكور. ويذكر في هذا الصدد أن البحرين كانت آخر هذه الدول الأربع في الإعلان رسمياً عن تثبيت سعر صرف عملتها مقابل الدولار، وهو الأمر الذي حدث في بداية ديسمبر 2001. وأخيراً، فإنه وضمن الفئة الأولى التي تتبع نظم الربط، تقوم كل من الكويت والمغرب بربط عملتيهما بسلة خاصة من العملات الرئيسية. وفي إطار هذا الترتيب، تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف يومياً على أساس التغير الحاصل في أسعار عملات الدول الشريكة التجارية الرئيسية لكلا البلدين، وذلك مع الأخذ في الاعتبار وزن العملات الرئيسية المكوّنة للسلة. فعلى سبيل المثال، تقوم السلطات النقدية في الكويت باعتماد وزن أكبر للدولار ، في حين أن السلطات النقدية في المغرب تعتمد وزناً أكبر لليورو في تحديد سعر الصرف اليومي.

أما في الفئة الثانية والمكونة من الدول العربية التي تتبع نظم أسعار صرف ذات مرونة أكبر، فإن من بين هذه الدول، تقوم ثلاث منها، وهي تونس، والجزائر وموريتانيا باتباع نظام التعويم المدار*. وبموجب هذا النظام، تحدد السلطة النقدية قيمة العملة المحلية مقابل سلة من العملات الرئيسية، غير أن سعر الصرف اليومي يتحرك وفقاً لمجموعة من المؤشرات من أهمها، الطلب والعرض في سوق ما بين البنوك، ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، واحتياطي العملة الأجنبية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يعكس تطور الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين

* تجدر الإشارة إلى أن موريتانيا كانت تتبع التعويم الحر حتى منتصف عام 2000.

الرئيسيين بالإضافة إلى نسبة التضخم المحلي والعالمي وسعر صرف العملة المحلية في السوق الموازية. ويتدخل البنك المركزي في الدول التي تتبع هذا النظام في تحديد السقوف لأسعار البيع والشراء. ويلاحظ أنه وعلى الرغم من المرونة النسبية في هذه النظم، إلا أنها في واقع الأمر تتشابه مع نظام الصرف المثبت بشكل غير معلن، إذ أن عدم إعلان السلطات النقدية المعنية عن المؤشرات المؤثرة في تحديد تحرك سعر الصرف وعن أوزان العملات الرئيسية المكونة لقيمة العملة المحلية، يجعل هذا النظام يتطابق في واقع الأمر مع نظام الصرف المربوط بسلة من العملات الرئيسية مثل نظام الصرف في الكويت والمغرب.

وأخيراً وضمن نظم أسعار الصرف ذات المرونة الأكبر، يتبع السودان نظام التعويم المدار واليمن نظام التعويم المستقل أو الحر لسعر الصرف، علماً بأن كلا من لبنان وموريتانيا كان يتبع هذا النظام في وقت سابق. ويسمح هذا النظام لقوى السوق أن تحدد أسعار صرف هذه العملات. ومع ذلك، يقوم البنك المركزي في كل من السودان واليمن بتحديد سعر صرف وسطي مقابل عملة رئيسية، هي في معظم الأحيان الدولار الأمريكي، لاستخدامها في التدخل والتأثير على السوق لتجنب أي تذبذب حاد أو عدم التوازن في قيمة العملة الوطنية مقابل تلك العملة. وفي هذا الصدد، يلاحظ أنه وعلى الرغم من أن الدول التي تتبع التعويم الحر تترك تحديد أسعار الصرف اليومية لقوى السوق (أي البنوك التجارية وشركات الصرافة، في أغلب الأحيان) فإن صغر حجم سوق النقد الأجنبي في هذه الدول يستلزم تدخل البنك المركزي كطرف نشط للتوفيق بين العرض والطلب وبالتالي التأثير على سعر الصرف التوازني في السوق.

تطورات أسعار الصرف العربية

سجلت تسع عملات عربية لا يتم تثبيت قيمتها أمام الدولار انخفاضاً في قيمتها مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2001. وقد تراوح متوسط هذا الانخفاض بين 2 في المائة بالنسبة للدينار الجزائري والدينار السوداني و19 في المائة بالنسبة للدينار الليبي الملحق (11/9)، في حين سجلت ثمان عملات عربية يتم تثبيت قيمتها أمام الدولار ارتفاعاً مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وقد انعكس ذلك من خلال ارتفاع قيمة هذه العملات مقابل حقوق السحب الخاصة بمتوسط مقداره 3.64 في المائة بالنسبة لكل من الدينار الأردني والدرهم الإماراتي والدينار البحريني والفرنك الجيبوتي والريال السعودي والريال العُماني والريال القطري والدينار الكويتي الملحق (12/9).

وقد شهدت خمس عملات عربية تحركات ملحوظة في أسعار صرفها عام 2001 هي، الجنيه المصري، والدينار الليبي، والأوقية الموريتانية، والدرهم المغربي والليرة اللبنانية. ففي مصر، فإنه وبعد أن تمتع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، باستقرار كبير لفترة طويلة أدت الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد المصري منذ أواخر عام 1997 إلى إيجاد ضغوط متزايدة على سعر صرف الجنيه. وقد أمكن الحفاظ على استقرار سعر الصرف باستخدام الاحتياطيات الخارجية في مقابلة الطلب المتزايد على النقد الأجنبي بسعر الصرف السائد. إلا أنه وفي ظل الضغوط التي تعرض لها سعر الصرف خلال عام 2000، قامت السلطات المصرية في نهاية يناير عام 2001 بتبني نظام سعر الصرف المتحرك (الربط المتحرك) لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار بهامش ±1 نقطة مئوية حول سعر الصرف المركزي (المعدل الوسطي) البالغ 3.85 جنيه للدولار الواحد. ويمثل ذلك السعر متوسط سعر الصرف المرجح للمعاملات الفعلية لدى البنوك والصرافات الذي كان سائداً في ذلك الوقت.

وفي مايو 2001، تم تخفيض المعدل الوسطي من 3.85 إلى 3.86 جنيه للدولار. كما تم في يوليو من نفس العام تخفيض المعدل الوسطي إلى 3.90، وفي الوقت نفسه تم توسيع الهامش حول ذلك المعدل إلى ±1.5 نقطة مئوية. ولقد جرى توسيع ذلك الهامش مرة أخرى إلى ±3 نقطة مئوية في أغسطس 2001 مع تخفيض المعدل الوسطي بنسبة 6.4 في المائة ليصل إلى 4.15 جنيه مقابل الدولار.

وفي ديسمبر 2001، وإزاء تواصل الضغوط على سعر الصرف على خلفية أحداث 11 سبتمبر، تم تخفيض المعدل الوسطي مجدداً بنحو 8.4 في المائة ليبلغ 4.50 جنيه للدولار. وأخيراً فقد خفض المعدل الوسطي إلى 4.51 في يناير من العام الحالي مع بقاء الهامش في حدوده السابقة البالغة ±3 نقطة مئوية. هذا، وقد بلغ المعدل التراكمي للتخفيضات التي أجريت على سعر الصرف منذ نهاية عام 1999 نحو 32.5 في المائة.

وفي ليبيا، قامت السلطات بتخفيض سعر الصرف الرسمي بنسبة (19 في المائة) خلال عام 2001، وذلك في إطار الإجراءات التي تنفذها لتوحيد سعر صرف الدينار. وتجدر الإشارة إلى أن سعر الدينار الليبي يتم تحديده من قبل مصرف ليبيا المركزي بيعاً وشراءً، وتوجد اختلافات في أسعار صرفه بالنسبة للمعاملات المختلفة. فبالنسبة للقطاع الخاص توجد اختلافات في أسعار صرف الصادرات والواردات التي ينفذها. كما يوجد سعر صرف للمعاملات الرأسمالية وسعر صرف آخر للعمليات غير المنظورة. ولقد اتخذ مصرف ليبيا المركزي قراراً في ديسمبر 2001 بتعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية بما يعادل 0.608 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي، وهذا السعر يعادل 1.310 دينار ليبي مقابل الدولار، وذلك اعتباراً من 1 يناير 2002.

وفي موريتانيا، انخفضت قيمة الأوقية الموريتانية مقابل الدولار بنسبة 6.8 في المائة خلال عام 2001، غير أن قيمتها بقيت ثابتة مقابل اليورو، الأمر الذي يشير إلى أن السلطات النقدية تتبع في واقع الأمر نظام صرف مثبت مقابل اليورو بشكل غير معلن. ولقد ساعدت سياسة تثبيت سعر الصرف بجانب اتباع سياسة نقدية سليمة من قبل السلطات النقدية الموريتانية إلى احتواء التضخم إلى مستويات منخفضة نسبياً، خلال الفترة 1999-2001.

وفي المغرب، انخفضت قيمة الدرهم المغربي مقابل الدولار بنسبة 6.36 في المائة خلال عام 2001، وذلك بعد أن أجرت السلطات النقدية تعديلاً في أوزان العملات الرئيسية المكوّنة للسلة الخاصة من العملات التي تحدد قيمة الدرهم المغربي، بحيث تم إعطاء اليورو وزناً أكبر في السلة. ونظراً لتراجع قيمة اليورو مقابل الدولار خلال عام 2001، فقد انعكس ذلك في انخفاض قيمة الدرهم مقابل الدولار.

وفي لبنان، تعرض سعر الليرة اللبنانية مقابل الدولار لضغوط حادة عام 2001. ففي إطار سياسة تثبيت سعر الصرف التي يتبعها مصرف لبنان منذ عام 2000، بقي سعر الليرة اللبنانية مستقراً عند 1507 ليرة في نهاية عام 2001. وقد تدخل مصرف لبنان بقوة للدفاع عن هذا السعر وذلك ببيع الدولار في سوق القطع، ونتيجة لذلك انخفض احتياطي مصرف لبنان الإجمالي من العملات الأجنبية.

ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2001-1996)

(مليون دولار)

	1996	1997	1998	1999	2000	* 2001
	الصادرات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	179,206.2	182,854.8	137,821.0	165,720.9	242,835.8	224,012.8
الاردن	1,816.9	1,835.5	1,802.4	1,831.9	1,899.3	2,294.4
الإمارات	37,335.9	40,408.4	33,835.3	36,473.8	49,064.7	** 45,621.0
البحرين	4,702.1	4,383.0	3,270.2	4,362.8	6,194.9	5,544.7
تونس	5,519.0	5,559.0	5,725.0	5,873.3	5,839.9	6,605.7
الجزائر	13,220.0	13,820.0	10,140.0	12,320.0	21,650.0	19,100.0
جيبوتي	39.6	42.6	59.1	69.2	75.4	75.8
السعوديه	60,565.8	60,572.5	38,724.4	50,621.9	77,371.4	72,837.7
السودان	620.3	594.2	595.7	780.1	1,806.7	1,618.7
سوريه	4,165.2	4,057.0	3,142.0	3,806.0	5,146.0	** 4,700.0
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	7,373.2	7,656.7	5,521.5	7,238.0	11,318.6	** 11,180.0
قطر	3,833.0	3,856.1	5,030.5	7,213.7	11,594.0	** 10,870.1
الكويت	14,946.0	14,281.0	9,616.0	12,277.4	19,475.9	16,174.1
لبنان	1,066.0	649.0	723.0	695.0	700.5	800.0
ليبيا	9,402.2	9,888.7	6,216.0	6,707.6	12,078.0	8,775.6
مصر	4,967.4	5,525.3	4,402.8	5,236.5	7,060.8	7,024.9
المغرب	6,886.0	7,039.0	7,144.0	7,402.3	7,417.8	** 7,116.7
موريتانيا	484.9	412.8	369.4	333.1	344.7	356.2
اليمن	2,262.7	2,274.0	1,503.7	2,478.3	3,797.2	3,317.3
	الواردات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	-139,888.0	-144,063.8	-143,683.9	-137,268.3	-147,139.1	-150,723.6
الاردن	-3,818.1	-3,648.5	-3,404.8	-3,292.0	-4,073.7	-4,301.3
الإمارات	-30,563.9	-34,093.9	-32,588.2	-31,719.5	-34,899.9	** -35,550.0
البحرين	-4,037.0	-3,778.2	-3,298.7	-3,468.4	-4,393.6	-4,008.2
تونس	-7,280.0	-7,515.0	-7,876.0	-8,022.8	-8,092.6	-8,971.3
الجزائر	-9,090.0	-8,130.0	-8,630.0	-8,960.0	-9,350.0	-9,800.0
جيبوتي	-200.7	-204.0	-239.6	-251.7	-270.3	-263.8
السعوديه	-25,358.3	-26,369.8	-27,534.6	-25,717.5	-27,741.0	-28,645.1
السودان	-1,339.5	-1,421.9	-1,732.2	-1,256.2	-1,366.4	-1,395.2
سوريه	-4,502.2	-3,603.0	-3,320.0	-3,590.0	-3,723.0	** -3,900.0
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	-4,231.5	-4,645.0	-5,214.6	-4,299.1	-4,593.0	** -4,921.0
قطر	-2,584.1	-2,992.6	-3,070.6	-2,251.6	-2,929.7	** -3,385.7
الكويت	-7,949.0	-7,747.0	-7,713.0	-6,708.7	-6,450.7	-6,932.2
لبنان	-6,992.0	-6,923.0	-6,581.0	-5,778.0	-6,278.6	-7,000.0
ليبيا	-6,929.2	-7,170.2	-5,753.6	-4,406.0	-4,128.8	-4,420.3
مصر	-13,169.6	-14,157.2	-14,617.3	-15,164.8	-15,381.4	-13,957.5
المغرب	-9,079.0	-8,903.0	-9,463.0	-9,956.8	-10,652.5	** -10,110.7
موريتانيا	-470.4	-355.0	-357.9	-304.7	-329.5	-390.2
اليمن	-2,293.5	-2,406.5	-2,288.8	-2,120.5	-2,484.4	-2,771.1

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2001-1996)

(مليون دولار)

	1996	1997	1998	1999	2000	* 2001
	المـــــيزان التجـــــاري					
مجموع الدول العربيـة	39,318.2	38,791.0	5,862.8-	28,452.6	95,696.8	73,289.2
الاردن	2,001.2-	1,813.0-	1,602.4-	1,460.1-	2,174.4-	2,006.9-
الإمـــارات	6,772.0	6,314.5	1,247.1	4,754.3	14,164.8	** 10,071.0
البحريـــن	665.2	604.8	28.5-	894.4	1,801.3	1,536.5
تونـــس	1,761.0-	1,956.0-	2,151.0-	2,149.5-	2,252.7-	2,365.6-
الجزائـــر	4,130.0	5,690.0	1,510.0	3,360.0	12,300.0	9,300.0
جيبـوتي	161.1-	161.4-	180.5-	182.5-	194.9-	188.0-
السـعوديه	35,207.5	34,202.7	11,189.8	24,904.4	49,630.4	44,192.6
الســـودان	719.2-	827.7-	1,136.5-	476.1-	440.3	223.5
ســـوريه	337.0-	454.0	178.0-	216.0	1,423.0	** 800.0
الصومـال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العـــراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمـــان	3,141.7	3,011.7	306.9	2,938.9	6,725.6	** 6,259.0
قطـــر	1,248.9	863.5	1,959.9	4,962.1	8,664.3	** 7,484.4
الكويـــت	6,997.0	6,534.0	1,903.0	5,568.7	13,025.2	9,241.9
لبنـــان	5,926.0-	6,274.0-	5,858.0-	5,083.0-	5,578.1-	6,200.0-
ليبيـــا	2,473.0	2,718.5	462.4	2,301.6	7,949.2	4,355.3
مصـــر	8,202.2-	8,631.9-	10,214.5-	9,928.3-	8,320.6-	6,932.6-
المغـــرب	2,193.0-	1,864.0-	2,319.0-	2,554.5-	3,234.6-	** 2,994.1-
موريتانـيا	14.5	57.8	11.5	28.4	15.2	34.0-
اليمـــن	30.8-	132.5-	785.1-	357.8	1,312.8	546.2
	ميزان الخدمـات والدخل (صـافي)					
مجموع الدول العربيـة	19,993.1-	19,237.7-	11,518.3-	13,323.2-	22,316.6-	17,963.2-
الاردن	52.4-	9.2-	77.3-	150.8-	112.4-	234.6-
الإمـــارات	2,650.5	2,633.1	2,573.2	2,641.3	2,889.0	** 2,900.0
البحريـــن	28.2	233.8-	89.1-	168.9-	183.5-	159.0-
تونـــس	503.0	646.0	712.0	889.2	695.1	723.7
الجزائـــر	3,750.0-	3,300.0-	3,470.0-	4,130.0-	4,160.0-	2,500.0-
جيبـوتي	98.0	97.7	108.3	116.8	102.1	105.1
السـعوديه	19,013.9-	18,608.0-	9,385.0-	10,515.9-	19,883.3-	14,550.5-
الســـودان	144.5-	128.5-	185.1-	297.8-	1,194.8-	1,140.6-
ســـوريه	245.3-	492.0-	295.0-	504.0-	998.0-	** 998.0-
الصومـال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العـــراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمـــان	1,433.0-	1,583.9-	1,833.6-	1,870.0-	1,935.0-	** 1,537.6-
قطـــر	2,495.3-	2,542.3-	2,415.4-	2,790.9-	3,190.4-	** 3,220.6-
الكويـــت	1,600.0	2,908.1	2,086.3	1,498.1	3,602.0	1,406.0
لبنـــان	19.0	149.0-	222.0-	198.0-	600.0	600.0-
ليبيـــا	690.5-	601.8-	584.5-	586.4-	666.5-	532.9-
مصـــر	4,493.5	3,863.2	2,772.1	3,938.4	3,323.8	2,717.9
المغـــرب	348.0-	429.0-	169.7-	148.9	277.4	** 1,080.7
موريتانـيا	161.1-	207.8-	180.6-	112.2-	106.4-	81.3-
اليمـــن	1,051.3-	1,100.5-	862.9-	1,231.0-	1,375.7-	1,341.5-

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2001-1996)

(مليون دولار)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001 *
ميزان السلع والخدمات والدخل						
مجموع الدول العربية	**19,325.1**	**19,553.3**	**17,381.1-**	**15,129.4**	**73,380.1**	**55,326.0**
الاردن	2,053.6-	1,822.2-	1,679.7-	1,610.9-	2,286.8-	2,241.5-
الإمارات	9,422.5	8,947.6	3,820.3	7,395.6	17,053.8	12,971.0 **
البحرين	693.4	371.0	117.6-	725.5	1,617.8	1,377.5
تونس	1,258.0-	1,310.0-	1,439.0-	1,260.3-	1,557.6-	1,641.9-
الجزائر	380.0	2,390.0	1,960.0-	770.0-	8,140.0	6,800.0
جيبوتي	63.1-	63.7-	72.2-	65.7-	92.8-	82.9-
السعودية	16,193.6	15,594.7	1,804.8	14,388.5	29,747.1	29,642.1
السودان	863.7-	956.2-	1,321.6-	773.9-	754.5-	917.1-
سورية	582.3-	38.0-	473.0-	288.0-	425.0	198.0- **
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	1,708.7	1,427.8	1,526.7-	1,068.9	4,790.6	4,721.4 **
قطر	1,246.4-	1,678.8-	455.5-	2,171.2	5,473.9	4,263.8 **
الكويت	8,597.0	9,442.1	3,989.3	7,066.8	16,627.2	10,647.9
لبنان	5,907.0-	6,423.0-	6,080.0-	5,281.0-	4,978.1-	6,800.0-
ليبيا	1,782.5	2,116.7	122.1-	1,715.2	7,282.7	3,822.4
مصر	3,708.7-	4,768.7-	7,442.4-	5,989.9-	4,996.8-	4,214.7-
المغرب	2,541.0-	2,293.0-	2,488.7-	2,405.6-	2,957.3-	1,913.4- **
موريتانيا	146.6-	150.0-	169.1-	83.8-	91.2-	115.3-
اليمن	1,082.1-	1,233.0-	1,648.0-	873.2-	62.9-	795.3-
صافي التحويلات دون مقابل						
مجموع الدول العربية	**9,304.5-**	**8,773.7-**	**7,644.8-**	**7,810.4-**	**8,504.2-**	**7,951.1-**
الاردن	1,831.6	1,851.5	1,701.6	2,015.8	2,345.3	2,237.2
الإمارات	3,200.8-	3,621.5-	3,676.0-	3,907.4-	4,016.3-	4,100.0- **
البحرين	433.0-	402.1-	659.8-	819.4-	990.2-	1,264.1-
تونس	779.0	717.0	764.0	809.6	736.3	802.5
الجزائر	880.0	1,060.0	1,060.0	790.0	790.0	700.0
جيبوتي	46.9	52.2	68.9	62.7	53.1	52.9
السعودية	15,513.2-	15,338.6-	14,954.1-	13,976.8-	15,410.7-	15,139.9-
السودان	36.9	128.9	364.2	342.3	237.0	385.5
سوريه	622.1	499.0	531.0	489.0	636.0	636.0 **
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	1,370.6-	1,500.7-	1,466.8-	1,438.2-	1,456.4-	1,456.4- **
قطر	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
الكويت	1,489.5-	1,506.5-	1,775.0-	2,004.1-	1,955.0-	2,081.3-
لبنان	1,324.0	1,549.0	1,773.0	1,819.0	2,779.1	2,800.0
ليبيا	332.7-	241.1-	261.2-	185.0-	241.2-	357.1-
مصر	3,667.2	4,373.8	5,043.6	4,508.4	4,172.4	3,957.2
المغرب	2,576.0	2,206.0	2,344.9	2,137.0	2,482.4	3,562.6 **
موريتانيا	84.2	144.5	167.9	123.8	98.8	103.6
اليمن	1,188.4	1,255.3	1,329.7	1,422.9	1,399.5	1,273.0

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2001-1996)

(مليون دولار)

	1996	1997	1998	1999	2000	* 2001
	الموازين الجارية					
مجموع الدول العربية	10,021.1	10,778.9	25,025.0-	7,319.0	65,039.4	47,437.7
الاردن	222.0-	29.3	21.9	404.9	58.5	4.3-
الإمارات	6,221.7	5,326.1	144.3	3,488.2	13,037.5	** 8,871.0
البحرين	260.4	31.1-	777.4-	93.9-	627.6	113.4
تونس	479.0-	593.0-	675.0-	450.7-	821.3-	839.4-
الجزائر	1,260.0	3,450.0	900.0-	20.0	8,930.0	7,500.0
جيبوتي	16.2-	11.5-	3.3-	3.0-	39.7-	30.0-
السعودية	680.4	256.1	13,149.3-	411.7	14,336.4	14,502.2
السودان	826.8-	827.3-	957.4-	431.6-	517.5-	531.6-
سورية	39.8	461.0	58.0	201.0	1,061.0	** 438.0
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	338.1	72.9-	2,993.5-	369.3-	3,334.2	** 3,265.0
قطر	1,246.4-	1,678.8-	455.5-	2,171.2	5,473.9	** 4,263.8
الكويت	7,107.0	7,934.5	2,214.6	5,062.7	14,671.4	8,566.6
لبنان	4,583.0-	4,874.0-	4,307.0-	3,462.0-	2,199.0-	4,000.0-
ليبيا	1,449.8	1,875.6	383.3-	1,530.2	7,041.5	3,465.3
مصر	41.5-	394.9-	2,398.8-	1,481.5-	824.4-	257.5-
المغرب	35.0	87.0-	143.8-	268.6-	474.9-	** 1,649.2
موريتانيا	62.4-	5.5-	1.2-	40.0	7.6	11.7-
اليمن	106.3	22.3	318.3-	549.7	1,336.6	477.7
	ميزان حساب رأس المال					
مجموع الدول العربية	12,452.5-	7,874.6	8,927.6	13,379.8-	18,148.3-	16,105.2-
الاردن	605.0	729.3	588.0	491.4	811.8	152.8
الإمارات	773.6	629.0	1,157.3	411.2	876.9-	. . .
البحرين	460.1-	140.2	122.6	329.8	37.8	170.5-
تونس	906.0	954.0	490.0	1,135.7	608.9	1,099.2
الجزائر	3,340.0-	2,290.0-	630.0-	2,400.0-	1,360.0-	1,300.0-
جيبوتي	19.6	20.4	22.5	1.2-	30.7	30.1
السعودية	9,071.3-	7,753.8	5,389.3	9,308.9-	2,276.6-	13,612.6-
السودان	136.8	195.0	279.2	412.4	312.3	502.6
سورية	805.5	83.0	223.0	253.0	329.0-	. . .
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	270.5	83.2	1,477.2	62.4	397.9-	. . .
قطر	722.2	1,191.2	407.4	286.5	1,884.0-	** 1,526.9-
الكويت	7,835.1-	6,306.1-	2,841.3-	5,003.6-	11,089.1-	** 3,105.6-
لبنان	2,983.0	2,015.0	400.0	343.0	500.0	. . .
ليبيا	218.9	887.2-	548.5-	519.2-	887.5-	1,075.8-
مصر	1,098.3	3,390.0	2,585.4	987.8-	1,065.8-	896.4
المغرب	31.0	465.0	231.0	1,565.8	54.9-	** 1,992.4
موريتانيا	50.8	59.2-	10.5-	58.9-	5.6	26.0-
اليمن	367.2-	231.9-	415.0-	391.4-	233.7-	38.7

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2001-1996)

(مليون دولار)

	1996	1997	1998	1999	2000	* 2001
	بنود صافي السهو والخطأ					
مجموع الدول العربية	3,204.0-	3,696.1-	5,774.8	578.7	8,315.4-	3,825.3-
الاردن	259.6-	54.7-	430.1-	29.6	315.4	36.0
الإمارات	6,374.2-	5,628.3-	550.0-	2,369.0-	9,326.1-	. . .
البحرين	193.4	6.4-	638.1	210.4-	465.4-	180.5
تونس	31.0-	24.0-	2.0-	4.6	30.4-	0.0
الجزائر	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
جيبوتي	37.3-	20.9-	26.7-	12.1	9.1-	7.8
السعوديه	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
السودان	727.5	651.2	750.5	167.2	368.4	69.8-
سوريه	138.6	95.0-	153.0	195.0-	191.0-	. . .
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	421.3-	522.8	749.0	509.8	676.2-	. . .
قطر	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
الكويت	641.2	1,684.5-	826.8	867.3	1,316.9-	2,586.9-
لبنان	2,386.0	3,279.0	3,419.0	3,385.0	2,400.0	0.0
ليبيا	228.1-	884.0	531.2	516.4-	388.2-	621.8-
مصر	58.5-	1,802.8-	722.0-	1,558.1-	583.6	1,130.1-
المغرب	226.0	175.0	160.2	341.4	115.1	206.1
موريتانيا	0.0	50.9	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	106.7-	57.6	277.8	110.6	305.4	152.9
	الميزان الكلي ***					
مجموع الدول العربية	5,635.2-	14,957.6	10,322.5-	5,481.9-	38,575.9	18,933.1
الاردن	123.5	703.9	179.8	925.9	1,185.7	184.5
الإمارات	621.2	326.9	751.7	1,530.5	2,834.6	. . .
البحرين	6.4-	102.7	16.7-	25.5	200.0	123.4
تونس	396.0	337.0	187.0-	689.6	242.8-	259.8
الجزائر	2,080.0-	1,160.0	1,530.0-	2,380.0-	7,570.0	6,200.0
جيبوتي	34.0-	12.0-	7.5-	7.9	18.1-	7.9
السعوديه	8,390.9-	8,009.9	7,760.0-	8,897.2-	12,059.8	889.6
السودان	37.5	18.9	72.3	148.0	163.2	98.8-
سوريه	983.9	449.0	434.0	259.0	541.0	. . .
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عمان	187.3	533.1	767.3-	202.9	2,260.1	. . .
قطر	524.2-	487.6-	48.1-	2,457.7	3,589.9	** 2,736.9
الكويت	86.9-	56.0-	200.1	926.5	2,265.4	2,874.0
لبنان	786.0	420.0	488.0-	266.0	701.0	. . .
ليبيا	1,440.6	1,872.4	400.6-	494.6	5,765.8	1,767.7
مصر	998.3	1,192.3	535.4-	4,027.4-	1,306.6-	** 491.2-
المغرب	292.0	553.0	247.4	1,638.6	414.6-	3,847.7
موريتانيا	11.6-	13.8-	11.7-	18.9-	13.2	37.7-
اليمن	367.6-	152.0-	455.5-	268.9	1,408.3	669.3

* أرقام أولية .

** تقديرات أولية .

*** يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل إحتساب التمويل الإستثنائي.

ملاحظة: ارقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1996- 2001 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات, والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي

(2001-1996)

(نسب مئوية)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001 *
مجموع الدول العربية	6.5	6.2	1.0-	4.4	13.2	10.3
الأردن	28.9-	25.0-	20.3-	17.9-	25.7-	22.7-
الإمارات	14.1	12.3	2.6	8.7	20.1	14.9
البحرين	10.9	9.5	0.5-	13.5	22.6	19.4
تونس	9.0-	10.3-	10.7-	10.8-	11.6-	11.8-
الجزائر	8.8	11.9	3.2	7.0	22.7	17.0
جيبوتي	32.6-	32.1-	35.1-	34.0-	35.2-	32.9-
السعودية	22.3	20.7	7.7	15.5	26.3	23.7
السودان	10.1-	8.5-	11.7-	4.7-	4.0	1.8
سورية	1.9-	2.7	1.1-	1.3	7.6	4.2
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عُمان	20.6	19.0	2.2	18.7	33.9	31.4
قطر	13.8	7.6	19.1	40.0	52.7	46.3
الكويت	22.5	21.9	7.6	19.1	36.4	28.2
لبنان	45.6-	42.2-	36.2-	30.8-	33.8-	37.1-
ليبيا	7.5	7.5	1.6	7.7	22.8	13.6
مصر	12.1-	11.4-	12.4-	11.2-	8.5-	7.6-
المغرب	6.0-	5.6-	6.5-	7.3-	9.8-	8.9-
موريتانيا	1.3	5.4	1.2	3.0	1.5	3.4-
اليمن	0.5-	1.9-	12.4-	4.8	14.1	6.0

* أرقام أولية

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2001-1996)

(نسب مئوية)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001 *
مجموع الدول العربية	**1.9**	**2.0**	**4.8-**	**1.3**	**10.0**	**7.4**
الأردن	3.2-	0.4	0.3	5.0	0.7	0.0-
الإمارات	13.0	10.4	0.3	6.3	18.5	13.1
البحرين	4.3	0.5-	12.6-	1.4-	7.9	1.4
تونس	2.4-	3.1-	3.4-	2.3-	4.2-	4.2-
الجزائر	2.7	7.2	1.9-	0.0	16.5	13.7
جيبوتي	3.3-	2.3-	0.6-	0.6-	7.2-	5.2-
السعودية	0.4	0.2	9.0-	0.3	7.6	7.8
السودان	11.6-	8.4-	9.8-	4.3-	4.7-	4.3-
سورية	0.2	2.8	0.4	1.2	5.7	2.3
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عُمان	2.2	0.5-	21.3-	2.4-	16.8	16.4
قطر	13.8-	14.9-	4.4-	17.5	33.3	26.4
الكويت	22.9	26.6	8.8	17.3	41.0	26.1
لبنان	35.3-	32.8-	26.6-	21.0-	13.3-	23.9-
ليبيا	4.4	5.2	1.4-	5.1	20.2	10.8
مصر	0.1-	0.5-	2.9-	1.7-	0.8-	0.3-
المغرب	0.1	0.3-	0.4-	0.8-	1.4-	4.9
موريتانيا	5.8-	0.5-	0.1-	4.2	0.8	1.2-
اليمن	1.9	0.3	5.0-	7.3	14.4	5.2

* أرقام أولية

ملاحظة : حسبت نسبة إجمالي الميزان الجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي بدون الصومال والعراق.

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (4/9) : الاحتياطيات الرسمية للدول العربية *

(2001-1996)

(مليون دولار)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مجموع الدول العربية	73083.0	81563.0	79833.5	85984.5	102303.1	117032.4
الأردن	698.0	1,693.3	1,170.3	1,991.1	2,763.3	2,579.7
الإمارات	8,055.5	8,372.3	9,077.1	10,675.1	13,522.7	14,146.1
البحرين	1,264.7	1,362.2	1,349.2	1,371.0	1,569.1	1,689.6
تونس	1,965.8	1,978.1	1,850.1	2,261.5	1,830.8	2,033.1
الجزائر	4,235.0	8,046.0	6,846.0	4,543.0	12,024.0	18,081.0
جيبوتي	77.0	66.6	66.5	70.6	67.8	70.3
السعودية	14,321.0	14,876.0	14,220.0	16,997.0	19,586.0	17,596.0
السودان	106.8	81.6	90.6	174.2	234.3	135.5
سورية	1,709.0	1,624.0	1,860.0	2,110.0	2,296.0	2,573.0
الصومال	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
العراق	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
عُمان	1,389.2	1,548.7	1,064.3	2,767.5	2,379.9	2,364.9
قطر	667.7	845.5	1,445.6	1,277.5	1,187.0	1,204.8
الكويت	3,515.1	3,451.7	3,947.1	4,823.7	7,082.3	9,896.8
لبنان	5,931.9	5,976.3	6,556.3	7,775.6	5,943.6	5,013.8
ليبيا	6,794.0	7,572.0	6,574.0	7,280.0	10,708.0	14,278.0
مصر	17,400.0	18,667.0	18,113.5	14,480.5	13,104.9	12,920.6
المغرب	3,794.0	3,993.0	4,435.0	5,689.0	4,823.2	8,474.0
موريتانيا	141.2	200.8	202.9	224.3	279.9	341.8
اليمن	1,017.1	1,207.9	965.1	1,472.9	2,900.4	3,661.7

* باستثناء الذهب

ملاحظة : الإجمالي لا يشمل العراق والصومال للفترة كلها .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات, والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

ملحق (5/9) : تغطية الاحتياطيات الرسمية في الدول العربية للواردات بالأشهر (2001-1996)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مجموع الدول العربية	**6.3**	**6.8**	**6.7**	**7.5**	**8.3**	**9.3**
الأردن	2.2	5.4	4.0	7.1	7.9	7.0
الإمارات	3.2	2.9	3.3	4.0	4.6	4.8
البحرين	3.8	4.3	4.9	4.7	4.3	5.1
تونس	3.2	3.2	2.8	3.4	2.7	2.7
الجزائر	5.6	11.9	9.5	6.1	15.4	22.1
جيبوتي	4.6	3.9	3.3	3.4	3.0	3.2
السعودية	6.8	6.8	6.2	7.9	8.5	7.4
السودان	1.0	0.7	0.6	1.7	2.1	1.2
سورية	4.6	5.4	6.7	7.1	7.4	7.9
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...
عُمان	3.9	4.0	2.4	7.7	6.2	5.8
قطر	3.1	3.4	5.6	6.8	4.9	5.8
الكويت	5.0	5.0	5.5	7.6	13.2	17.1
لبنان	10.2	10.4	12.0	16.1	11.4	8.6
ليبيا	11.8	12.7	13.7	19.8	31.1	38.8
مصر	15.9	15.8	14.9	11.5	10.2	11.1
المغرب	5.0	5.4	5.6	6.9	5.1	9.6
موريتانيا	3.6	6.8	6.8	8.8	10.2	10.5
اليمن	5.3	6.0	5.1	8.3	14.0	15.9

المصدر: الملحقان (1/9) و (4/9).

ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة

(2001-1996)

(مليون دولار أمريكي)

	1996	1997	1998	1999	2000	* 2001
الدول العربية المقترضة	**141,421.8**	**132,122.3**	**136,874.2**	**134,422.9**	**127,739.1**	**125,662.5**
الأ ر د ن	6,651.8	6,451.6	7,056.0	7,321.0	6,754.0	6,680.0
تونـــــس	11,444.0	11,366.0	11,119.0	12,393.0	11,630.0	12,244.0
الجزائـــــر	33,421.0	30,890.0	30,665.0	28,015.0	25,200.0	22,400.0
جـيبوتـي	284.3	316.6	338.7	369.0	400.0	424.0
الســـودان	16,972.0	16,326.0	16,843.0	16,132.0	15,938.0	15,603.0
سوريـــة	4,759.9	4,709.9	5,242.3	5,573.6	5,245.0	5,495.1
الصومـــال	2,643.0	2,561.0	2,635.0	2,606.0	2,555.0	2,548.0
عمـــان	3,415.0	3,602.0	3,629.0	3,603.0	3,555.0	3,744.0
لبنـــان	1,883.8	2,402.2	4,069.8	5,431.2	6,870.8	7,665.2
مصـــر	30,055.0	28,179.0	29,812.0	28,761.0	27,109.0	28,227.0
المغـــرب	21,168.0	19,096.0	19,324.0	17,548.0	16,047.0	14,230.0
موريتانيـــا	2,362.0	2,366.0	1,564.0	1,533.0	1,500.0	1,532.3
اليمـــن	6,362.0	3,856.0	4,576.3	5,137.1	4,935.3	4,869.9

* بيانات تقديرية.

المصـدر : 1- إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي

(2001-1996)

(في المائة)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول العربية المقترضة	**68.3**	**60.5**	**56.4**	**53.0**	**48.6**	**45.9**
الأ ر د ن	96.0	89.0	89.2	90.0	79.9	75.7
تونـــــس	58.5	60.0	55.4	62.2	59.8	61.1
الجزائـــــر	71.4	64.6	64.8	58.3	46.8	41.0
جـــيبوتـــي	57.6	63.0	65.9	68.8	72.3	74.1
الســـــودان	238.2	166.7	173.2	160.0	143.3	125.2
سوريـــــة	27.0	28.4	32.7	33.2	27.7	27.9
الصومـــــال	2,181.8	2,114.1	2,175.2	2,151.3	2,109.2	2,103.4
عمـــــان	22.4	22.7	25.8	22.9	17.9	18.8
لبنـــــان	14.5	16.2	25.2	32.9	41.7	45.9
مصـــــر	44.7	37.3	36.1	32.3	27.6	30.8
المغـــــرب	57.8	57.1	54.2	50.1	48.8	42.5
موريتانيـــا	218.6	221.2	159.5	160.5	152.1	154.5
اليمـــــن	110.7	56.1	72.2	68.2	53.1	53.5

المصـدر : الملحقان (6/9) و (2/2).

ملحق (8/9) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة (2001-1996)

(مليون دولار أمريكي)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001 *
الدول العربية المقترضة	**13,036.6**	**12,615.8**	**12,668.0**	**13,149.0**	**14,321.4**	**13,977.4**
الأ ر د ن	582.0	562.0	509.0	498.0	530.0	566.0
تونـــــس	1,566.0	1,497.0	1,525.0	1,518.0	1,855.0	1,418.0
الجزائـــــر	3,949.0	3,965.0	4,587.0	4,885.0	5,059.0	5,299.0
جـــيبوتـــي	12.8	9.7	16.5	15.2	14.2	15.3
الســـــودان	0.0	0.0	3.0	13.0	207.0	139.2
سوريـــــة	465.0	815.0	466.0	487.0	678.0	635.0
الصومـــــال	3.0	0.0	0.0	0.0	51.0	51.0
عمـــــان	720.0	429.0	567.0	711.0	951.0	916.0
لبنـــــان	140.8	606.1	261.8	363.5	484.5	521.0
مصـــــر	1,938.0	1,366.0	1,521.0	1,468.0	1,618.0	1,651.0
المغـــــرب	3,475.0	3,155.0	3,004.0	2,959.0	2,556.0	2,429.0
موريتانيـــا	106.0	125.0	96.0	94.0	100.0	96.7
اليمـــــن	79.0	86.0	111.7	137.3	217.7	240.2

* بيانات تقديرية .

المصـدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق/ (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (2001-1996)

(في المائة)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول العربية المقترضة	**17.5**	**16.4**	**18.7**	**17.4**	**15.4**	**14.8**
الأ ر د ن	15.9	15.8	14.4	14.1	15.0	13.0
تونـــــس	19.2	18.2	17.9	17.3	21.5	14.8
الجزائـــــر	26.4	24.9	38.0	34.6	24.7	24.8
جـــيبوتـــي	7.3	5.4	8.8	8.3	7.5	7.9
الســـــودان	0.0	0.0	0.5	1.5	11.3	8.4
سوريـــــة	7.1	13.4	9.0	8.9	9.9	9.1
الصومـــــال	1.6	0.0	0.0	0.0	28.7	28.7
عمـــــان	9.2	5.2	9.2	9.2	8.0	7.8
لبنـــــان	7.6	31.8	13.1	16.9	19.1	20.2
مصـــــر	12.3	8.0	10.4	8.9	8.6	9.4
المغـــــرب	29.7	26.4	23.9	22.6	19.0	17.0
موريتانيـــا	20.2	28.2	20.6	21.9	23.0	21.4
اليمـــــن	3.2	3.5	6.7	5.2	5.4	6.8

المصـدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2001

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر (3	المغرب	موريتانيا (3	اليمن
أ - ترتيبات أسعار الصرف																			
1- ربط سعر الصرف																			
- بالدولار الأمريكي	*	-	-	-	-	*	-	-	*	*	*	-	-	-	-	*	-	-	-
- سلة حقوق السحب الخاصة	-	*	*	-	-	-	*	-	-	-	-	*	-	-	*	-	-	-	-
- سلة خاصة من العملات (غير معلنة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	*	-	-
2- تعويم سعر الصرف																			
- تعويم مدار - موجه-	-	-	-	*	*	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	*	-
- تعويم حر - مستقل-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*
3- هيكل سعر الصرف																			
- موحد بالنسبة للواردات والصادرات	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*
- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*
ب - سوق صرف للنقد الأجنبي	*	*	*	*	*	*	*	*	-	-	*	*	*	*	-	*	*	*	*
ج - نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)	*	*	*	*	-	-	*	-	-	-	-	*	*	-	-	*	*	-	*
د - قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي																			
- المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية (1	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم
ج - - المادة الرابعة عشر - إستمرار تطبيق قيود على المدفوعات الجارية (2	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.

\- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

1- تنص المادة الثامنة - القسم الثاني- من إتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص - القسم الثالث- من المادة ذاتها على عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف. كما ينص - القسم الرابع- على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

2- تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضوخلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعد لها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

3- تطبق الدولة في الواقع تحرير المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية والتحويلات سواء جزئياً أو كلياً، غير أن الدولة لم تقبل رسمياً أحكام المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2002 .، وكتاب نظم الصرف والقيود على الصرف عام 2001 ، صندوق النقد الدولي .

ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (متوسط الفترة)
(2001- 1992)

	العملة الوطنية	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2000-2001 %	متوسط التغيرالسنوي في قيمة العملة 2) للفترة 96-2001 %
الاردن	دينار	0.6797	0.6929	0.6988	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.0000	0.0000
الإمارات	درهم	3.6710	3.6710	3.6710	3.6710	3.6710	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	0.0000	-0.0082
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.0000	0.0000
تونس	دينار	0.8844	1.0037	1.0128	0.9447	0.9746	1.1038	1.1270	1.2477	1.3853	1.4399	-3.9414	-7.5082
الجزائر	دينار	21.8360	23.3450	35.0590	47.6847	54.7678	57.7303	58.7360	66.6402	75.2850	77.2150	-2.5636	-6.6392
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	0.0000	0.0000
السعوديه	ريال	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	0.0000	0.0000
السودان	دينار	69.4444	153.8462	289.6100	578.3000	1,246.4622	1,576.4500	1,994.5060	2,515.8990	2,571.2000	2,614.3000	-1.6763	-13.7687
سوريه 1)	ليرة	28.2600	30.0600	33.0000	34.3600	39.2689	44.8786	49.2703	48.8304	47.7695	49.5000	-3.6225	-4.5252
الصومال	شلن	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
العراق	دينار	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
عمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.0000	0.0000
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.0000	0.0000
الكويت	دينار	0.2933	0.3013	0.2976	0.2985	0.2994	0.3034	0.3048	0.3044	0.3068	0.3065	0.0818	-0.4689
لبنان	ليرة	1,713.0748	1,741.4731	1,679.6532	1,620.9315	1,570.9010	1,539.1860	1,515.8956	1,507.7921	1,507.7921	1,507.7921	0.0000	0.8234
ليبيا	دينار	0.2985	0.3224	0.3616	0.3500	0.3700	0.3900	0.4500	0.4700	0.5000	0.5951	-19.0294	-9.0696
مصر	جنيه	3.3320	3.3530	3.3850	3.3920	3.3910	3.3888	3.3880	3.3950	3.4720	3.9730	-13.2157	-3.1183
المغرب	درهم	8.5380	9.2990	9.2030	8.5256	8.7161	9.5270	9.6041	9.8040	10.6267	11.3030	-6.3640	-5.0651
موريتانيا	اوقية	87.0270	120.8060	123.5750	130.0509	137.2603	152.0306	188.9619	209.5140	238.9230	255.2500	-6.8336	-11.6685
اليمن	ريال	28.5000	39.5400	55.2400	100.0000	128.1928	129.2760	135.8820	155.7500	161.7275	168.6900	-4.3051	-5.3425

1) سعر صرف الدولار في السوق المجاورة .

2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات الدولار مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر : أستبيان التقرير الأقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي .

ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة)
(2001- 1992)

	العملة الوطنية	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2000-2001 %	متوسط التغيرالسنوي في قيمة العملة [2] للفترة 96-2001 %
الاردن	دينار	0.9573	0.9675	1.0004	1.0755	1.0293	0.9756	0.9617	0.9694	0.9350	0.9026	3.4628	2.6622
الإمارات	درهم	5.1704	5.1257	5.2555	5.5689	5.3296	5.0537	4.9817	5.0212	4.8431	4.6754	3.4628	2.6538
البحرين	دينار	0.5296	0.5250	0.5383	0.5704	0.5459	0.5174	0.5100	0.5141	0.4958	0.4787	3.4628	2.6622
تونس	دينار	1.2456	1.4014	1.4500	1.4332	1.4150	1.5189	1.5287	1.7060	1.8268	1.8331	-0.3422	-5.0459
الجزائر	دينار	30.7549	32.5956	50.1918	72.3372	79.5119	79.4417	79.6744	91.1132	99.2813	98.3004	0.9879	-4.1537
جيبوتي	فرنك	250.3113	248.1444	254.4324	269.6010	258.0154	244.5590	241.0757	242.9874	234.3677	226.2521	3.4628	2.6622
السعوديه	ريال	5.2746	5.2290	5.3615	5.6811	5.4370	5.1534	5.0800	5.1203	4.9387	4.7677	3.4628	2.6622
السودان	دينار	97.8091	214.8089	414.6170	877.2755	1,809.6141	2,169.3271	2,705.5155	3,439.8400	3,390.7425	3,328.1986	1.8445	-11.4731
سوريه [1]	ليرة	39.8028	41.9715	47.2441	52.1238	57.0106	61.7567	66.8344	66.7629	62.9956	63.0172	-0.0343	-1.9835
الصومال	شلن	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
العراق	دينار	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…	…
عمان	ريال	0.5415	0.5369	0.5505	0.5833	0.5582	0.5291	0.5216	0.5257	0.5071	0.4895	3.4628	2.6622
قطر	ريال	5.1268	5.0824	5.2112	5.5218	5.2846	5.0089	4.9376	4.9768	4.8002	4.6340	3.4628	2.6622
الكويت	دينار	0.4131	0.4207	0.4261	0.4528	0.4347	0.4174	0.4134	0.4162	0.4046	0.3903	3.5194	2.1763
لبنان	ليرة	2,412.7815	2,431.5458	2,404.6574	2,458.9373	2,280.6344	2,118.0487	2,056.2881	2,061.5151	1,988.3847	1,919.5317	3.4628	3.5076
ليبيا	دينار	0.4204	0.4502	0.5177	0.5310	0.5371	0.5367	0.6104	0.6426	0.6594	0.7577	-14.9077	-6.6489
مصر	جنيه	4.6930	4.6817	4.8487	5.1441	4.9245	4.6633	4.5958	4.6459	4.6321	5.0626	-9.2953	-0.5517
المغرب	درهم	12.0254	12.9838	13.1754	12.9332	12.6540	13.1099	13.0278	13.4044	14.0139	14.3896	-2.6808	-2.5378
موريتانيا	اوقية	122.5732	168.6763	176.9148	197.2860	199.2745	209.2068	256.3238	286.4561	315.0771	324.9523	-3.1342	-9.3169
اليمن	ريال	40.1408	55.2080	79.0838	151.6990	186.1103	177.8946	184.3218	212.9478	213.2764	214.7549	-0.6933	-2.8226

1) مفومة وفقا لأسعار صرف الدولار مقابل الليرة في السوق المجاورة .

2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات حقوق السحب الخاصة مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: أستبيان التقرير الأقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي .